

البصيرة والتأني

إستراتيجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث

يمثل هذا الفصل إستكمالا، للفصل السابق الذى حاولنا فيه أن نعرض بصورة مختصرة أهم ما تركز عليه نظرية التحديث، وأهم الإنتقادات التى تعرضت لها هذه النظرية وخرجنا بنتيجة أساسية هى أن البلدان النامية تعاملت مع نصف نظرية، التحديث النصف الذى يتصل بالجانب المادى والتكنولوجى، أى رعوس الأموال والتكنولوجيا. لكن الجانب الآخر الذى يتصل بالأخذ بمقتضيات العقلانية والديمقراطية فقد ظل مستبعدا ومؤجل لحين إستكمال النصف الأول أو ربما كانت الضرورة تقتضى الحفاظ على الثقافة والموروث الحضارى بدلا من إجراء النقاش والجدال معهما. الفكرة هنا التى يحاول الباحث تأكيدها إنه بالرغم من العيوب الكثيرة التى تعاني منها نظرية التحديث إلا إنها لا تخلو من جوانب إيجابية كثيرة، فالتأكيد على تغير القيم والإتجاهات التقليدية والقصد هنا المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية مسألة إيجابية تتصل بضرورة الأخذ بالعقلانية والديمقراطية تلك التى تأكدت من خلال إيديولوجية التنوير التى إستكملت ما بدأه "لوثر" فى العقيدة البروتستانتية والتى نجحت (أى إيديولوجية التنوير) فى توجيه ضربات للإيديولوجية اللاهوتية التى إرتبطت بالإقطاع والكنيسة.

وكما أسلفنا القول وهذا من عيوب نظرية التحديث إنها تتعامل مع المجتمع من موقف مثالى لا يتصل بالصراع الإجتماعى بين فئات وشرائح وطبقات إجتماعية كما إنها تخفى الجانب الذى يتصل بالعنف الإستعمارى والعلاقات التجارية غير المتكافئة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ودورهما فى تحقيق التراكم الرأسمالى.

نحاول فى هذا الفصل أن نتعرض للصيغ التطبيقية لنظرية التحديث أى صيغ التنمية التى تحققت بالإسترشاد بنظرية التحديث فكما أسلفنا فى الفصل السابق تتمثل صيغة التنمية طبقا لنظرية التحديث فى فكرة أساسية مؤداها أن التنمية تتحقق من خلال الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، فمن خلال هذا الإندماج تتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية وبالتدرج ينتقل المجتمع إلى الديمقراطية بوصفها ناتج تبلور الطبقات بعد أن استكملت مكونات العملية الإنتاجية من خلال التعاون مع النظام الرأسمالى العالمى. والآن نعرض لإستراتيجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث.

أولا: إستراتيجية إحلال الواردات:

مصطلح الإستراتيجية فى الأساس هو مصطلح عسكرى يعنى فى لغة العسكريين تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى يمكن بمقتضاها تحقيق الهجوم الناجح على العدو ودحره وكسب المعركة. إستراتيجية التنمية هى تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى تكفل نقل المجتمع من عملية التخلف إلى عملية التقدم وفى هذا الخصوص يمكن تشبيه عملية الانتقال هذه بأنها معركة يخوضها الإقتصاد القومى ضد قوى التخلف والركود التى تمسك بخناقته وتحول دون نموه وتحركه نحو أوضاع أرقى وأفضل ولهذا فهو يحتاج إلى إستراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف.^(١)

فى ضوء هذا التحديد لمصطلح الإستراتيجية فإن إستراتيجية إحلال الواردات تقوم على تركيز جهود التصنيع فى إنتاج السلع الإستهلاكية التى يعتمد الإقتصاد المتخلف على إستيرادها من الخارج.^(٢) هذه الإستراتيجية التى إتبعها معظم البلدان النامية كأسلوب فى التنمية لها جذور فى تاريخ البلد النامى.

فى كتابة "الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير" يشير "دويدار"^(٣) أن إستراتيجية إحلال الواردات التى إتبعها معظم الإقتصاديات العربية والإقتصاديات المتخلفة، ترتبط تاريخيا بتوافر عدد من الشروط الدولية

والمحلية هيأت المناخ اللازم لإتباعها، وقد توافرت هذه الشروط بالنسبة، للبعض كالإقتصاد المصرى فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير حيث أدت الحرب إلى تراخى قبضة الدول المتحاربة فى الإقتصاديات المتخلفة بصورة نسبية أمكن معها، خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الإستهلاكية التى كان يتم إستيرادها أثناء الحرب وقد أدى الكساد إلى نتيجة مماثلة حيث عانت الإقتصاديات المتخلفة من انخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية وبالتالي انخفاض قدرتها على الإستيراد فكان أن نشأت صناعات لتزويد السوق المحلية بالمنتجات اللازمة التى تعذر إستيرادها وفى كلتا الحالتين نشأت هذه الصناعات الإستهلاكية ومستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأولية وخاصة الزراعية منها.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيا البسيطة وعلى فنون الإنتاج الكثيفة الإستخدام للعمل وهو ما أدى إلى أن تكون إحتياجاتها من السلع الإنتاجية المستوردة محددة نسبيا "ويرى دويدار" إنه كان من الطبيعى أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيث يتوافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للإنتاج الصناعى ليظل الوضع فى الريف دون تغيير جوهرى".

ونظرا لإستخدام المواد الأولية المحلية ونقص المستورد من السلع الإستهلاكية التى أصبحت تصنع محليا ، خف العبء على ميزان المدفوعات". إذا نظرنا إلى هذه الخلفية التاريخية لإستراتيجية إحلال الواردات نلاحظ أن نجاح هذه الإستراتيجية إرتبط بعناصر إقتصادية محلية (خامات. مهارات. تكنولوجيا) إلا أن هذا النجاح للإستراتيجية فى هذه الظروف التاريخية لا يفهم إلا بوصفه ناتج تصاعد الحركة الوطنية والديمقراطية المعادية للإستعمار أى أن نجاح هذه الإستراتيجية ناتج إرادة التنمية التى تخلقت فى ذلك الوقت.

الآن نبدأ فى عرض مكونات إستراتيجية إحلال الواردات إذ تقوم هذه الإستراتيجية كما هو واضح من أسمها على تحديد خطوط للتحرك من خلالها تنتقل البلدان النامية من حالة التخلف إلى التنمية وتتمثل هذه الخطوط فى إنتاج الواردات فى الداخل أى إنتاج ما كان يستورد من الخارج، فإذا تمكن البلد النامى من هذا الإنتاج أمكنه أن ينتقل من حالة التخلف إلى حالة التنمية لأنه عن طريق هذا الإنتاج ستتوافر العملات الأجنبية التى كانت تستنزف عبر عمليات الإستيراد من الخارج وهو الأمر الذى يحدث التوازن فى ميزان المدفوعات.

لذلك وفى ضوء هذه الإستراتيجية لا بد وأن تركز جهود التصنيع على الصناعات التى تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية المستوردة. وتجدر الإشارة⁽⁴⁾ هنا إلى ضرورة توفير الحماية الجمركية لمنتجات هذه الصناعات بفرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة أو حظر إستيرادها أصلاً. وعن طبيعة البناء الصناعى لهذه الإستراتيجية يرى "دويدار" أن هذه الإستراتيجية تبدأ التصنيع من نهاياته أى من الصناعات الإستهلاكية إذ يخلق وجودها ضغوطاً (أى طلباً أو سوقاً) يودى إلى بناء الصناعات الوسيطة، الأمر الذى تخلق بدورها ضغوطاً بدورها تؤدى الى بناء الصناعات الأساسية وهكذا حتى تتشكل القاعدة المادية القادرة على العطاء والإستمرار بالإعتماد على ذاتها. والسؤال الذى يثور الآن.

ما الآثار التى أحدثتها هذه الإستراتيجية على البنية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان النامية؟

كما أسلفنا القول أن المطلوب لإحداث التنمية فى ضوء نظرية التحديث هو تطوير القطاع الحديث الموروث من التوسع الرأسمالى الغربى والوسيلة هى إنتاج ماكان يستورد من الخارج ، وقد أوضحت الممارسة فى البلدان النامية التى أخذت بتطبيق هذه الإستراتيجية أن موارد المجتمع وإستثمارها فى الصناعات الإستهلاكية التى ترتبط بإشباع نمط إستهلاك القلة القادرة إقتصادياً

وإجتماعيا والتي تقيم في المدن وهو نمط لا يمكن أن يتسع لكل فئات وطبقات المجتمع في إستهلاكه لعدم توافر الموارد اللازمة، الشأن الذى عمق من الفوارق الطبقيّة من ناحية وإتساع نمط الإستهلاك الترفى والكمالى من ناحية أخرى. كما أوضحت الممارسة أن البدء بالصناعات الإستهلاكية لم يخلق طلبا واسعا يؤدى بدوره إلى خلق الصناعات الوسيطة والصناعات الأساسية، فالسوق محدودة تتكون من الأقلية القادرة إقتصاديا وإجتماعيا. لذلك لم تتربط مكونات البنية الصناعية الحديثة داخل بنية الإقتصاد القومى الذى يغلب عليه الطابع التقليدى.^(٦) هذا بالإضافة الى ان تشغيل الصناعات الإستهلاكية بالداخل ارتبط بتدفق الواردات من السلع الوسيطة اللازمة لهذه الصناعات (مثل المواد الخام وقطع الغيار وإستخدام الخبرات الأجنبية، فضلا عن^(٧) أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى معدات باهظة التكاليف تستوعب إستثمارات ضخمة، كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجى السريع، وبما أن البلدان النامية تتميز بندرة رءوس الأموال، فإنها اضطرت إلى عقد الكثير من القروض الخارجية لتدبير تمويل الإستثمارات الضخمة فى هذا الصناعات.

فى كتابة "مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر" يرى "قؤاد مرسى"^(٨) أن إستراتيجية إحلال الواردات إنطلقت من فرضية خاطئة فى الأساس، فإشكالية التنمية تتمثل فى الإجابة على تساؤل مفاده "هل قضية التنمية هى قضية تغيير نمط تقسيم العمل الدولى؟ أم تغيير التقسيم الإجتماعى للعمل؟ صحيح إننا نبدأ بقطع علاقات التبادل غير المتكافىء لكن العملية الجوهرية تتم فى أحشاء كل مجتمع، أن العملية الجوهرية هى عملية تغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل أى إنها عملية التصنيع الثقيل والخفيف التصنيع الآلى الكبير هى عملية العلاقة المتوازنة بين الزراعة والصناعة هى عملية سيادة الإنتاج السلعى، هى عملية المساعدة على تكوين السوق الداخلية فى كل بلد متخلف. عندئذ يصبح بالإمكان إبتداء من تغيير نمط تقسيم العمل الدولى فى الخارج. أما إتخاذ قرار من أعلى بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى دون تغيير الهياكل الإقتصادية

والإجتماعية فمعناه إستمرار نمط تقسيم العمل الدولى كما هو. وأما البدء بتغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل فمعناه تغيير نمط تقسيم العمل الدولى بالضرورة أو على الأقل بالتبعية، وللأسف فلقد أتخذت البلدان المنخلفة فى أغلب الأحيان طريق التركيز على تغيير نمط تقسيم العمل الدولى وإتبعته ماسمى بإستراتيجية إحلال الواردات فلما فشلت راحت تتبّع مايسمى بإستراتيجية التصنيع للتصدير وفى كلتا الحالتين كان التركيز واضحاً على البدء بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى".

إستراتيجية التصنيع للتصدير:

تلافياً لكل الإنتقادات والعيوب التى تميزت بها إستراتيجية إحلال الواردات التى تم إختزالها فى إنتقاد واحد من قبل مؤيدى هذه الإستراتيجية وهو ضيق السوق المحلية، فإليه ترجع كل العيوب والإنتقادات التى وجهت إلى الإستراتيجية، فعدم ترابط مكونات البناء الصناعى (أى الفروع الثلاثة المكونة له: فرع الصناعات الإستهلاكية وفرع الصناعات الوسيطة وفرع الصناعات الأساسية) يرجع بالدرجة الأولى إلى ضيق السوق وبالتالى كل العيوب والإنتقادات الأخرى من التبعية المالية والإقتصادية والتكنولوجية الخ. تلافياً لكل هذه العيوب والإنتقادات لابد أن تركز^(٩) جهود التصنيع على إختيار عدد معين من الصناعات الإستهلاكية التى تستهدف فى الأساس السوق الخارجية وليس السوق الداخلية.

من هنا^(١٠) فإن العنصر الحاكم فى نجاحها هو توافر الطلب الخارجى، ذلك أن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمور تتوقف أولاً وأخيراً على إتجاهات الطلب الخارجى.

يشير "دويدار"^(١١) إلى أن رأس المال المحلى سواء كان (عام أو خاص) لا يستطيع بمفرده أن يتبع إستراتيجية إقامة الصناعات بهدف التصدير، ذلك لأن رأس المال المحلى إذا استطاع أن يحل مشكلة التمويل لا يستطيع أن يحل مشكلة

إقامة (أى بناء) الوحدة الإنتاجية نفسها وإن إستطاع حل هذه المشكلة لا يستطيع حل مشكلة التسويق، هذا بالإضافة إلى الصعوبات فى الحصول على بعض المدخلات الأساسية التى لا تنتج محليًا.

من هنا كان لابد للشركات متعددة الجنسية أن تدخل كطرف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وبالفعل فإن عددًا من البلاد النامية يتبنى الآن ما يسمى بإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير كبلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة.

والجديد بالذكر أن هذا النمط التصنيعى يروج له من قبل عدد كبير من الإقتصاديين فى المنظمات الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) على أساس أنه النمط الذى يتسنى للبلاد المتخلفة من خلاله التغلب على مشاكل العجز فى موازين المدفوعات ودعم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية والحصول على التكنولوجيا الحديثة إلخ. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية لا تمنع فى الوقت الحاضر فى المشاركة فى دعم هذا النوع من التصنيع بل إنها تبدى إستعدادها لكى تتخلى عن بعض الصناعات التحويلية لكى تخصص فيها البلاد النامية. وهذه الصناعات تتميز بإحتياجاتها إلى عمالة كثيفة، ملوثة للبيئة، تستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة.

فى ضوء هذا العرض الموجز لإستراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير نثير التساؤل التالى:

هل نجحت الإستراتيجيتين فى تحقيق حالة من التماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم؟ هل نجحت فى تحقيق حالة من التماثل داخل البلد النامى؟ أعنى توحد المجتمع داخل كيان إقتصادى إجتماعى كلى متجانس من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على نحو يتمثل مع تلك الكيانات المطروحة فى النموذج الغربى؟ قبل الإجابة على هذه التساؤلات نناقش فى البدء بعض الأفكار المغلوطة التى إرتبطت بإستراتيجية إحلال الواردات، فقد أستند

تطبيق^(١٢) هذه الاستراتيجية في البلدان النامية ومنها البلدان العربية إلى تدخل الدول في النشاط الإقتصادي في إطار ما أُصطلح على تسميته بالقطاع العام وأخذت الدولة تقوم بمجموعة من الإجراءات والسياسات للتعجيل بجهود التطور الإقتصادي للمجتمع سواء كان ذلك بإنشاء مؤسسات إقتصادية ومشروعات إنتاجية تابعة للدولة أو بتنظيم نشاط الرأسمالية الوطنية والأجنبية أو تمويل المشروعات الرئيسية الكبرى التي تهم الإقتصاد الوطني.

يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي نظرتان: النظرة الأولى مفادها أن المجتمع في الطريق إلى التطبيق الإشتراكي وهكذا تشكلت النظرية السوفيتية بهذا الخصوص أي النظرية القائلة بالطريق اللارأسمالي المؤدى إلى التطبيق الإشتراكي، وفهم هذه النظرة بشكل أكثر تفصيلاً فنقتبس النص التالى من دراسة "سمير أمين"^(١٣) ثلاثون عاماً من نقد النظام السوفيتي ١٩٦٠/١٩٩٠ " إذ يقول: "أن السوفيت أدركوا بعد وفاة ستالين وإنعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أن حركة التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هي القوة الرئيسية التي تقوم عائقاً في سبيل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الرأسمالي العالمى وبالتالي أيضاً أنها القوة الرئيسية في إخراج الإتحاد السوفيتي من الأنعزال الذى حاول الإستعمار أن يحبس فيه، فأخذ السوفيتي يتقاربون من الدول الآسيوية والأفريقية التي استعادت إستقلالها حديثاً وبدأت في مشروع تنمية مستقل ولو أن هذه المحاولة تمت على أيدي حكومات بورجوازية وطنية لكان هذا خير ولاضرر فيه ولكن بالعكس يبدأ الضرر عندما رأى الحكم السوفيتي فائدة في تبرير هذه السياسة السلمية في ذاتها بنظرية إنتهازية تقول أن هذه المحاولات البورجوازية في العالم الثالث هي مرحلة في البناء الإشتراكي فكانت نظرية "الطريق اللارأسمالي" التي أضافت المزيد من الإبهام والبلبل وفي نهاية الأمر لعبت دوراً هداماً، ثم انفجرت في منتصف هذه الفترة النزاع السوفيتي الصيني، فكان الطرف الصيني يرفض نظرية الطريق غير الرأسمالي ويبني رؤيته على فرضية أن

حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث لا تستطيع التوقف عند إنجاز هدفها الأول أى إعادة الإستقلال السياسى بقيادة بورجوازية وطنية، كانت النظرية الصينية تقول أن البورجوازية الوطنية لن تستطيع أن تقيم إقتصادًا وطنيًا مستقلاً حقيقياً وبالتالي فلا بد من كشفها حتى تتضح القوى الشعبية إلى المستوى الذى يسمح لها بقيادة ثورة وطنية ديمقراطية صحيحة يضاف إلى ذلك أن الطرف الصينى كان متفائلاً للغاية فينتظر من الثورة الشعبية المقبلة أن يتحول العالم الثالث إلى منطقة العواصف على هذا الأساس اعتبر الطرف الصينى نظرية الطريق غير الرأسمالى وسيلة تضليل فأتهم إنتهاج الإتحاد السوفيتى لهذه النظرية بأنها دليل على الإنحراف عن مبادئ الإشتراكية .

أما النظرة الثانية، تتمثل فى تصور مؤداه^(١٤) أن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى يشير إلى ضعف تكوين الرأسمالية المحلية فى البلدان النامية، وهذه النظرة منطلقة أساساً من الباحثين الماركسيين الذين وجدوا فى البناءات السياسية حديثة النشأة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط - لانتعاش أن تكون رأسمالية دولة، الشأن الذى يعنى أن الدولة هى الفاعل الرئيسى للتنمية يقوم بتوفير رأس المال من خلال القروض الأجنبية والضرائب المحلية وتوجه علمية التخطيط الإقتصادى. ومن ثم يصبح فى وسع أولئك الذين يشغلون مواقع القوة البيروقراطية والسياسية ويديرون جهاز الدولة أن يجمعوا الثروة من خلال سيطرتهم على أو إقترابهم من مصادر رأس المال المتاح للتنمية. هذا وتعتبر رأسمالية الدولة فيما يرى بعض الماركسيين مثل (مافجى) هى الوسيلة الأساسية التى يمكن لمجتمعات العالم الثالث أن تعول عليها للتخلص مما تعانيه من تخلف، وتلك وجهة نظر تعتمد إلى حد ما على أفكار (وارن) حول إمكانات التطور الرأسمالى فى العالم الثالث.

واضح هنا أن إستراتيجية إحلال الواردات تلك التى أعتمدت على الدولة وتدخلها فى النشاط الإقتصادى إرتبطت بتحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى السياسى، فإذا كان تمويل هذه الإستراتيجية من ناحية تدفقات

رءوس الأموال والتكنولوجيا من الإتحاد السوفيتى كان ذلك معناه أن النظام يتخذ الطابع الإشتراكى أو هو فى الطريق إلى إتخاذ هذا الطابع، والجدير بالذكر أن الكثير من الماركسيين إعتقدوا فى هذا التصور وأخذوا يرتبطون بالنظام بوصفه يمهد الطريق للبناء الإشتراكى. وإذا كان تمويل الإستراتيجية من الدول الغربية وفى القلب منها الولايات المتحدة الأمريكية كان معنى ذلك أن النظام يتخذ الطابع الرأسمالى وفى رأى طرف من الباحثين الماركسيين كما أسلفنا القول أن الطابع الإقتصادى الإجتماعى للنظام هو رأسمالية الدولة والملاحظ أن الطابع السياسى للنظام فى معظم البلدان النامية هو النظام الشمولى أو التسلطى والغير ديمقراطى.

وعند هذه النقطة من المفيد أن نتوقف قليلاً عند الطابع الغير ديمقراطى الذى تميزت به البلدان النامية عند تطبيقها لإستراتيجية إحلال الواردات، فطبقاً لنظرية التحديث، المفترض أن تتحقق الديمقراطية كنتاج تبلور العملية الإنتاجية والطبقات الإجتماعية لكن كما يرى "سمير أمين"^(١٥) إنه قد "ساد هذا التفاؤل فى عقدي الخمسينات والستينات فى أمريكا اللاتينية، أى الاعتقاد بأن التصنيع فى إطار رأسمالى مندمج فى النظام العالمى من شأنه أن يؤدى إلى ديمقراطية المجتمع أى بعبارة أخرى إن النظم الديكتاتورية لم تعد أن تكون بقايا للماضى السابق على الرأسمالية كما كان يقال لكن التطورات أثبتت عدم صحة هذه الأطروحة، فالتصنيع والتحديث اللذان نموا فى هذا الإطار للمشروع البرجوازى لم يؤدى إلى ديمقراطية النظم بل إلى تحديث الديكتاتورية فيها فحلت نظم ديكتاتورية شبه فاشستية ذات فعالية خطيرة محل النظم الأبوية القديمة، هذا أمر طبيعى لأن التنمية الرأسمالية فى المحيط لابد أن تزيد من التفاوت الإجتماعى فلا تخفف من حدته". ويجوز نفس القول على النظم التى إرتبطت بالسوفييت... أعنى بالتحديد إتخاذ الشمولية السياسية كإطار تعمل من خلاله إستراتيجية إحلال الواردات، إلا أن سمير أمين يرى فى النظم التى إرتبطت بالسوفييت أن قادتها أمنوا "بإمكان طريق ثالث للتنمية لا هو رأسمالى ولا هو

إشتراكى على نمط الإتحاد السوفييتى والصين فكان رفضهم للماركسية نابغاً من تأملات مختلفة فكان بعضهم يرى فى الماركسية ناتج الثقافة الأوروبية التى اعتبروها لاتتلائم مع الخصوصية الحضارية الناتجة عن الدين الإسلامى أو الهندوكى أو خصوصيات الحضارة الزنجية، هذا بالإضافة إلى الخوف من هيمنة الإتحاد السوفييتى، كما يرجع رفض الماركسية من قبل هؤلاء الزعماء إلى جاذبية النمط الغربى للإنتاج والإستهلاك إذ لايزال هذا النمط يجذب الكثير بالقياس إلى الأنماط السوفيتية والصينية .

فى ضوء هذا العرض يتبين إلى أى مدى أرتبطت إستراتيجية إحلال الواردات بإشكالية تحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى والسياسى الذى أنبثق عنها، فكما أسلفنا القول هناك نظرتان لمعالجة هذه الإشكالية الأولى نظرية الطريق اللارأسمالى التى روج لها السوفيت، والثانية مقولة رأسمالية الدولة التى روج لها بعض الماركسيين. وفى تقدير الباحث^(١٦) ليست كل نظرة منهما سليمة، فالخطأ الأساسى لنظرية الطريق اللارأسمالى هو الاعتقاد بأن الرأسمالية تبنى أو تقوم بتشديد الاشتراكية أما النظرة الثانية وهى القائلة بمقولة رأسمالية الدولة، فالخطأ الأساسى فى هذه النظرية يتمثل فى الخلط بين الطبقة والمجلس التنفيذى لإدارة مصالح الطبقة فمايسمى برأسمالية الدولة هى مجموعة من العناصر التى تشكل فى ذاتها مجلس إدارة الطبقة المملوكة لوسائل الإنتاج ولا يمكن بالتالى أن نطلق صفة الطبقة على هذه العناصر، هذا بالإضافة إلى أنهم غير مالكين لوسائل الإنتاج وإن كان لهم حق الإشراف والإدارة والتخطيط. وفى تقدير الباحث تتمثل الطبيعة الإجتماعية والسياسية للنظام الذى أرتبط بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى الإرتباط العضوى بين مصالح الرأسمالية التجارية والشمولية السياسية وقد أسس الباحث هذا التصور من خلال دراسته للتجربة المصرية فى الفترة الناصرية، إذ إنطلقت هذه التجربة من إستراتيجية إحلال الواردات وقد وجد الباحث أن مجمل الممارسات الإقتصادية والسياسية كانت تمثل مصالح الجزء التجارى من

الطبقة الرأسمالية، فإذا نظرنا إلى البنية الصناعية والمتمثلة بشكل أساسى فى القطاع العام، نلاحظ غلبة الطابع الاستهلاكى الذى يعكس بدوره سيطرة النزعه التجارية التى تستهدف الحصول على هامش ربح مقتسم بين القوى المحلية والقوى الدولية التى تقوم بإنتاج المراحل الأولى للسلعة من الخارج ثم القيام بتجميعها فى الداخل، معنى هذا عدم القدرة على السيطرة على العملية الإنتاجية بالداخل أى توفير مجمل المكونات التى تلزم عملية إنتاج السلعة وفى ظل هذا الإطار الإنتاجى نشأت جماعات إستطاعت أن تستأثر بنصيب من الفائض عبر الوسائل غير المشروعة من خلال صفقات شراء العناصر التكنولوجية ومن خلال إقتطاع هوامش الأرباح وإحتسابها ضمن تكاليف الإنتاج، ومن خلال تحميل القطاع العام ما يفوق طاقته على التشغيل (أى تشغيل العمالة) ومن خلال العلاقات المشبوهة بالقطاع الخاص إلى غير ذلك من جوانب الإنحراف التى تمت فى ظل إطار من الشمولية السياسية.

الهوامش

- ١- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية فى البلدان المتخلفة، فكر للدراسات والأبحاث، العدد ١٠، ١٩٨٦.
 - ٢- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، الناشر دار الجامعات المصرية.
 - ٣- محمد دويدار، نفس المرجع.
 - ٤- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية، مرجع سابق.
 - ٥- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، مرجع سابق.
 - ٦- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية، مرجع سابق.
 - ٧- أسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق.
 - ٨- فؤاد مرسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد.
 - ٩- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية، مرجع سابق.
 - ١٠- رمزى زكى، نفس المرجع السابق.
- (*) وجد "سامرز " أن نقل الصناعات الملوثة إلى العالم الثالث: الزرنخ - الزنك المكرر - صهر المعادن والفولاذ والأدوية الزراعية المقاومة للطفيليات. وجد (أى سامرز) أن هناك فائدة إقتصادية من نقل هذه الصناعات فإذا كانت البلدان النامية تدفع أجوراً زهيدة لموظفيها وعمالها فإن تكاليف حماية البيئة والمحيط تصبح أيضاً متدنية " من كتاب توماس كوثرور، ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث، تعريب نخلة قريط الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٥٠.

- ١١- محمد دويدار، مرجع سابق.
- ١٢- اندروستر مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.
- ١٣- سمير أمين، ثلاثون عامًا من نقد النظام السوفييتي ١٩٦٠-١٩٩٠، قضايا فكرية، سبعون عامًا على الحركة الشيوعية المصرية، رؤية تحليلية نقدية، الكتاب الحادي والثاني عشر، يولييه ١٩٩٢.
- ١٤- اندروستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.
- ١٥- سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحويل العالم المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٤٨.
- ١٦- خالد مصطفى محمد، محددات الوعي الإجتماعي في قطاع الصناعات الصغيرة، دراسة لبعض الصناعات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، الفصل الخاص بعرض التجربة الناصرية.